

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع العاشر

جنيف، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة في إطار المادة ٥

طلب تمديد الموعد المحدد لإتمام تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً
للمادة ٥ من الاتفاقية

موجز تنفيذي

مقدم من غينيا بيساو

١ - نتيجة لثلاث فترات رئيسية من النزاع المسلح - هي حرب التحرير (١٩٦٣-١٩٧٤) والحرب الأهلية (١٩٩٨-١٩٩٩)، ونزاع كازامانس المندلح في آذار/مارس ٢٠٠٦ - لوئت غينيا بيساو بالألغام الأرضية وبتفجرات من مخلفات الحرب. ويؤثر التلوث بالألغام والذخائر غير المنفجرة على سكان المدن والأرياف على حد سواء. فقد سُجل مقتل أو إصابة ١٤٠ ١ شخصاً من جراء الذخائر غير المنفجرة/الألغام في الفترة ما بين عامي ١٩٦٣ و ٢٠٠٤. ويمثل النساء قرابة ٢٠ في المائة من ضحايا الألغام/الذخائر غير المنفجرة، في حين يمثل الرجال ٤٥ في المائة من أولئك الضحايا والأطفال ٣٥ في المائة منهم. وقد نجم نحو ٢٥ في المائة من الحوادث عن الذخائر غير المنفجرة. والأنشطة المعيشية، التي تتمثل عادةً في الزراعة، هي السبب الرئيسي الذي يدفع الناس إلى المجازفة.

٢ - وفي مطلع عام ٢٠٠١، وضعت حكومة غينيا بيساو برنامجاً وطنياً للإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام، وأنشأت مركز التنسيق الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أنشئت رسمياً، بموجب المرسوم ٠٠١/٥٥، اللجنة الوطنية لإزالة

الألغام للأغراض الإنسانية، التي تضطلع بدور لجنة توجيهية حكومية معنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عضو كامل في اللجنة الوطنية شأنه في ذلك شأن وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة. ويتولى مركز التنسيق الوطني، تحت إشراف وزير المحاربين السابقين، وضع سياسة لجميع الأنشطة المتعلقة بالألغام في غينيا بيساو وتخطيط تلك الأنشطة وتنسيقها والموافقة عليها وتعبئة الموارد اللازمة لها.

٣- وفي عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، بُذل أول جهد منسق منهجي لتقدير التلوث بالألغام وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب. وفي نهاية عام ٢٠٠٦، أجرى مركز التنسيق الوطني سير الآراء الأولي في إطار الدراسة الاستقصائية المتعلقة بآثار الألغام الأرضية. وحُدّد، خلال عملية جمع المعلومات وتحليلها، ما يزيد عن ٢٧٨ مجتمعاً محلياً ملوثاً بالألغام.

٤- وفي مرحلة لاحقة، أجرت المنظمة البريطانية غير الحكومية Landmine Action (منظمة مكافحة الألغام الأرضية) في عام ٢٠٠٧ دراسة استقصائية محددة الهدف اكتملت في أيار/مايو ٢٠٠٨. وشملت الدراسة الاستقصائية جميع المناطق المشمولة بسير الآراء الأولي إلا سبباً. وبسبب مشاكل الأمن وصعوبة الوصول وقيود أخرى، لم يتسن للدراسة الاستقصائية زيارة كل المجتمعات المحلية المشمولة بسير الآراء الأولي. وإضافة إلى ذلك، تعذر زيارة ١٦ مجتمعاً محلياً بسبب صعوبة الوصول إليها (الفيضانات وتردي حالة الطرقات). وأكدت الدراسة الاستقصائية تأثر ٨٠ مجتمعاً محلياً في سبعة من أقاليم البلد الثمانية. وأفادت تقديرات الدراسة بوجود ١٢ منطقة تعتبر ملغومة، تبلغ مساحتها ٥٦٠ ٢٣٦ ٢ متراً مربعاً (وهي مساحة المناطق المتأثرة وليس المناطق الملغومة على وجه التحديد)، إلى جانب خمس عمليات رئيسية لتطهير مناطق القتال تنتشر على مساحة تقدر بما يساوي ٩٣٠ ٠٠٠ متر مربع.

٥- وعلاوة على نتائج الدراسة الاستقصائية، حُدّد ٢٩ مجتمعاً محلياً متأثراً إضافياً من خلال تقارير المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية، لكن تلك المناطق لا تزال في حاجة إلى الاستقصاء من أجل تحديد النطاق الكامل للتلوث وآثاره. لذا فإن المرجح الذي يتيح تقييم التقدم المحرز في غينيا بيساو يتضمن ١٢ منطقة تُعرف باحتوائها ألغاماً أرضية وتمتد على مساحة ٥٦٠ ٢٣٦ ٢ متراً مربعاً و٥٢ منطقة مشبوهة (٧ مناطق أفرزها سير الآراء الأولي لكنها لم تدخل في نطاق الدراسة الاستقصائية، و٢٩ منطقة مجهولة لم تشملها الدراسة الاستقصائية، إضافة إلى ١٦ منطقة لم تحدها الدراسة الاستقصائية بسبب صعوبة الوصول إليها).

٦- وتقوم بالتطهير منذ عام ٢٠٠١ عدة وكالات وطنية ودولية: فقد بدأت منظمة Humanitarian Aid (المعونة الإنسانية) عملياتها في مطلع عام ٢٠٠٠ بدعم من الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أما منظمة LUTCAM (جميعاً من أجل مكافحة الألغام) فتعمل في هذا المجال منذ شباط/فبراير ٢٠٠٣ بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وإضافة إلى ذلك، تزاوّل

منظمة Cleared Ground Demining (تطهير الأرض من الألغام)، وهي منظمة بريطانية غير حكومية، نشاطها منذ عام ٢٠٠٧. وعُولج حتى اليوم ما مجموعه ١٠ مناطق ملغومة تمتد على مساحة مجموعها ٨٥٩ ٢٢٦ ٣ متراً مربعاً مطهراً من الألغام. ودُمر ما يساوي ٣٠٥١ لغماً مضاداً للأفراد و١٥٥ لغماً مضاداً للدبابات و٤٠٧ ٣٧ ذخائر غير منفجرة. وتخضع منطقتان أخريان للمعالجة حالياً، وقد طُهرت في هذا الصدد مساحة تساوي ١٢٥,٧٢ ٨٣ متراً مربعاً، ودمر ١٧٦ لغماً مضاداً للأفراد و٣٤ ذخيرةً غير منفجرة.

٧- وزاد التطهير من الألغام حرية تنقل الأشخاص والسلع وتوافر الأراضي الزراعية، كما أدى إلى انخفاض الحوادث الناجمة عن الألغام/الذخائر غير المنفجرة وأتاح سफراً مأموناً بقدر أكبر على الحدود مع غينيا كوناكري. وعلاوةً على ذلك، انتفع نحو ٤٠٥٠ شخصاً بأراضٍ مأمونةٍ لإعادة توطين المشردين داخلياً وممارسة الأنشطة الزراعية، بفضل عمليات التطهير في بروننوما وبنتا وسوار. وانضاف إلى قائمة الفوائد الملموسة من التطهير قيام اثنين من المزودين بخدمات الهاتف الجوال (Orange و MTN) بإرساء هوائيات اتصال لتوفير هذه الخدمة لتلك المناطق وإتاحة الاتصال بالبلدان المجاورة.

٨- وتجري جميع أعمال التطهير وفقاً للمعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام. ويقوم التطهير من الألغام في غينيا بيساو على أساليب يدوية، ويضطلع به مزيلو ألغام مجهزون بكواشف معادن وأدوات استخراج. ولا يفرج عن الأراضي إلا من خلال التطهير إذ لا توجد أساليب أخرى مثل المسح التقني وغير التقني المستخدم حتى الآن. ويضطلع مكتب التنسيق الوطني بمسؤولية الرصد وضمان الجودة، وهما عنصران أساسيان في برنامج غينيا بيساو للإجراءات المتعلقة بالألغام الذي حظي باهتمام كبير خلال العام الماضي. وقد عمل مركز التنسيق الوطني ولا يزال على وضع خطة متكاملة لمراقبة الجودة وتقييم الآثار بعد التطهير، وهي خطة تستند إلى المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام. ويقوم مركز التنسيق الوطني برصد احترام تلك المعايير وتحديد الثغرات على مستوى الجدوى والخبرات التقنية. ويجري باستمرار، من خلال عملية تشاور شهرية، استعراض السياسات والإجراءات حرصاً على الأخذ بأفضل الممارسات وتقديم خدمات قائمة على النتائج لضمان الآثار المنشودة. ويراقب مركز التنسيق الوطني عملية إزالة الألغام من خلال اعتماد منظمات إزالة الألغام ورصدها قبل عملية التطهير وأثناءها، ومن خلال تفتيش الأراضي المطهرة قبل الإفراج عنها رسمياً.

٩- وتمثل التوعية بالألغام والتوعية بمخاطر الألغام الأدوات الرئيسيتين المستخدمتين لمنع الناس من دخول المناطق الملعومة والمناطق الخطرة المشبوهة. ومركز التنسيق الوطني مسؤول عن تنسيق ورصد برنامج التثقيف من أجل مكافحة حوادث الألغام (PEPAM) الذي تدعمه اليونيسيف والذي أعد أيضاً مواداً للتوعية بمخاطر الألغام. والجهات المنفذة الرئيسية هي منظمات وطنية غير حكومية معنية بإزالة الألغام (تقوم بذلك إلى جانب أنشطة التطهير أو بواسطة نشطاء ومنشطين مجتمعيين) بتكليف من مركز التنسيق الوطني. ويقدم المركز دورات

لتجديد المعلومات ويتحقق من توافق الأساليب المستخدمة مع المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام. وتشارك وسائط الإعلام عن كتب في نشر الرسائل بواسطة الإذاعة.

١٠- والمساهمات المالية المقدمة بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل أنشطة إزالة الألغام مساهمات ضئيلة. وتفيد التقديرات أن قرابة ٦,٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة استثمرت في قطاع الأنشطة المتعلقة بالألغام في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٤. وبلغ الاستثمار في أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام قرابة ٦,٨ ملايين دولار في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٩.

١١- وتمثل الظروف التي أعاققت تنفيذ غينيا بيساو التزاماتها بموجب المادة ٥ في السنوات العشر الأولى فيما يلي: (أ) لم يتوفر تمويل الإجراءات المتعلقة بالألغام على مدى طويل؛ (ب) القدرات المتاحة لتطهير المناطق المتأثرة المعروفة التسع جميعها والمناطق الأخرى المبلغ عنها خارج نطاق الدراسة الاستقصائية قدرات غير مناسبة وغير كافية كي يحترم البلد الآجال المحددة. كما أن معدلات التطهير منخفضة نسبياً. ويعزى ذلك عموماً إلى أن جميع أنشطة التطهير من الألغام في غينيا بيساو أنشطة يدوية؛ (ج) تسجل العمليات في الموسم الممطر تأخيراً إذ يتعذر على أفرقة التطهير اليدوي العمل تحت الأمطار؛ و(د) لم تخضع المهام المتبقية بعد لمسح تقني واستُمدت التقديرات ببساطة من الدراسة الاستقصائية المنجزة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وفي حين توفر هذه الأرقام أساساً ممتازاً للتخطيط الاستراتيجي، فإن عملية الدراسة الاستقصائية ربما لم تشمل مناطق معينة قد يتبين، عند القيام بالمسح التقني، أنها أوسع مما كان يعتقد.

١٢- وتوجد تسع مناطق متأثرة معروفة متبقية تناهز مساحتها ٢٨, ٨١٤, ٣٧٨ ١ متراً مربعاً. غير أن هذه المناطق لا تمثل مساحة الأراضي الملوثة وإنما المساحة المتأثرة من الناحية الاجتماعية الاقتصادية. ولا يزال من اللازم القيام بأنشطة المسح التقني وغير التقني لتحديد المساحة الحقيقية للمناطق الملوثة والاحتياجات من التطهير. وتوجد أيضاً مناطق أخرى (٢٩ منطقة) غير واردة في تقرير الدراسة الاستقصائية و١٦ منطقة أخرى لم تزرها الدراسة، وهي مناطق مشبوهة وتقتضي أنشطة مسح لتحديد مدى تلوثها.

١٣- وتطلب غينيا بيساو تمديد الموعد المحدد لها (١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١) بشهرين إلى غاية ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ورغم أن غينيا بيساو لا تزال متفائلة بإمكانية الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٥ في المناطق المعروفة بحلول الموعد المحدد لها، أي في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، فلا يسعها أن تحدد بوضوح ما ستكشف عنه دراسة استقصائية مقبلة ستبدأ في منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ولن تتاح نتائج هذه الدراسة قبل الربع الأول من عام ٢٠١١، وهو العام الذي يحل فيه الموعد المحدد لغينيا بيساو، ولن يكون ذلك إلا بعد آخر اجتماع تعقده الدول الأطراف قبل حلول ذلك الموعد. وإذا لم تطلب غينيا بيساو تمديداً وبينت نتائج الدراسة الاستقصائية أنها ستحتاج بالفعل مزيداً من الوقت للقيام بالتطهير،

فسيتعين عليها عندئذ تقديم طلب تمديد ينظر فيه الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف. وبما أن الاجتماع الحادي عشر سيعقد بعد الأجل المحدد لغينيا بيساو، فإن الدولة يمكن أن تجد نفسها في حالة عدم امتثال لأحكام الاتفاقية لفترة شهر. وهذه الحالة هي ما تسعى غينيا بيساو إلى تفاديه بهذا التمديد، إلى جانب حرصها على تزويد الدول الأطراف بصورة واضحة ومفصلة عمّا وصلنا إليه حتى الآن وما نصبو إليه في المدى القريب.

١٤ - ولأخذ فكرة واضحة عما تبقى من مشاكل الألغام الأرضية/الذخائر غير المنفجرة في غينيا بيساو، طلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز التنسيق الوطني إلى المنظمة النرويجية لمساعدة الشعوب إجراء مسح عام وتقني. وبتنفيذ هذا المسح، يتوقع التحقق من درجة التلوث بالألغام الأرضية/الذخائر غير المنفجرة وزيادة القدرات التطهيرية بحيث يتسنى لغينيا بيساو احترام الموعد المحدد بموجب المادة ٥ الذي يجل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ومجالات النشاط الرئيسية هي التالية:

(أ) ستقوم المنظمة النرويجية لمساعدة الشعوب بمسح عام على الصعيد الوطني يتوخى، حيثما أمكن، بيان حجم التلوث، بما يتيح تنفيذ العمليتين الأوليين المتمثلتين في تخفيض عدد المناطق وإلغاء بعضها. وحال انتهاء المسح العام، ستقوم المنظمة بإزالة الألغام بهدف المساعدة على زيادة معدلات التطهير سعياً إلى احترام الموعد المحدد، في حين سيتواصل المسح التقني تحضيراً للمهام المقبلة وفقاً لخطة العمل التي تتضمن جميع المناطق المعروفة المحددة في الدراسة الاستقصائية بدءاً بالمناطق المتأثرة بشدة وانتهاءً بتلك المتأثرة تأثيراً طفيفاً.

(ب) سيبين المسح التقني الذي ستجربه المنظمة النرويجية بدقة حدود المناطق الملوثة وسيقلص معظم الأجزاء المشبوهة وفقاً لخطة عمل مركز التنسيق الوطني ومنظمتي HUMAID و LUTCAM. وتوجيه من مركز التنسيق الوطني، ستقوم المنظمتان بأنشطة تطهير في أعقاب أنشطة المسح التي ستجريها المنظمة النرويجية. وسيتيح المسح التقني الشروع في التطهير في أجل أقصاه شهر بعد انتهاء المسح.

(ج) ستضاف إلى قائمة المناطق المشمولة بأعمال التطهير المناطق الأخرى غير المعروضة في قائمة الدراسة الاستقصائية حالما تنتهي المنظمة النرويجية من مسحها.

١٥ - وتقوم الخطة على الافتراضات التالية:

(أ) بالاستناد إلى معدلات التطهير الحالية والماضية المقدمة من منظمتي HUMAID و LUTCAM، سيبلغ متوسط التطهير للمنظمات الثلاث المعنية بإزالة الألغام (HUMAID و LUTCAM والمنظمة النرويجية لمساعدة الشعوب) قرابة ٩٥ ٠٠٠ متر مربع في الشهر، وهو معدل قابل للتغيير بحسب العوامل البيئية والمناخية ودرجة التلوث.

(ب) من المقدر، بناءً على الافتراض السابق الذكر، وإذا بقيت جميع القدرات قيد التشغيل ولم يحدث أي انقطاع، أن تكون غينيا بيساو قد طهرت، في الفترة من

أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قرابة ١ ٣٧٨ ٨١٤ متراً مربعاً، وهو ما يعادل المساحة التقريبية المتبقية بحسب ما جاء في الدراسة الاستقصائية.

(ج) من المتوقع أن تعوض أعمال المسح التأخير المسجل بإلغاء وتخفيض المساحة الواجب تطهيرها، إذ يتوقع أن تخفض تلك الأعمال إجمالي المساحة الواجب تطهيرها إلى أقل من ٥٠ في المائة من إجمالي المساحة المشبوهة.

(د) يفترض أن تتوافر أموال كافية للمحافظة على عمليات جميع المنظمات غير الحكومية، ويُتوقع على وجه الخصوص توافر موارد إضافية لدعم عمليات LUTCAM طيلة عام ٢٠١١.

١٦- والموارد المتاحة حالياً لتنفيذ خطة العمل في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ تعادل ٢ ٨٨٣ ٩٧٤ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة.